البحث العلمى فى مجال المكتبات والمعلومات

بقلم رئيس التحرير

رغم أن التعليم والبحث هما وجهان لعملة واحدة باعتبار أن كلا منهما يؤثر فى الآخر تأثيراً مباشراً إلا أننا سنقتصر فى هذه الدراسة على تناول البحث فقط .

إن البحث العلمى هو أساس تطور مجال المكتبات والمعلومات ، وهو الركيزة التى يرتكز عليها فى بناء دعائمه ، وفى تميزه عن المجالات الأخرى، وفى احترام كافة الأطراف له ؛ فلا عمل بدون علم ولا تطبيق بدون نظر ولا فعل بدون فكر ، نقول ذلك من أجل «انتشال» هذا المجال من الحرفية أو المهنية الزائدة عن الحد ، ومن أجل «عدم الذوبان» فى تخصصات أو مجالات أخرى أكثر بريقاً .

ودون الدخول فى تفصيلات فإنه يمكن طرح بعض القضايا والأفكار الجديرة بالنقاش فى عالمنا العربى .

أولاً : إذا كان الباحث أو العنصر البشرى هو الدعامة الأولى لأى بحث علمى ناجح فإنه من الضرورى الإعداد الجيد له والاعتناء به . إن العين الخبيرة هى التى تلتقط الباحث من بين أكوام القش. ورغم أن الباحث قد يكون هو الشخص الموهوب أو الذى لديه استعداد بحكم الطبيعة ، إلا أنه ثبت أيضاً أن تنمية الاستعداد والصقل هما الأساس فى خلق شخصية بحثية متميزة .

إن التعليم والمناهج الدراسية فى المرحلة الجامعية الأولى أو حتى فى الدراسات العليا لا تؤدى إلى باحث جيد فى ظل الاعتماد على التلقين من جانب الأستاذ والحفظ من جانب الطالب ، وفى ظل الانغلاق فى فكر جامد لأحد الأساتذة أو فى كتاب دراسى عتيق ، وفى ظل عدم التشجيع على الابتكار وحل المشكلات والقدرة على التصرف فى المواقف المختلفة ، فضلا عن عدم تحفيز النظر إلى القضايا والمسائل من زوايا متعددة أو الاختلاف فى الرأى .

وهكذا فإن التعليم الجامعى فى مجال المكتبات والمعلومات فى حاجة إلى «انتفاضة» فى الجانب البحثى يمكن أن تؤدى إلى أن يكون «الفكر» البحثى مكوناً من مكونات الخريج بصفة عامة حتى لا يكون منقادا على الدوام للآخرين ، وحتى يمتلك زمام المبادرة عند الحاجة ، وحتى يكون هو نفسه قادراً على حل المشكلات التى تواجهه أثناء العمل وعلى ابتكار الأدوات والوسائل والأساليب التى تطور من عمله بل ومن عمل الآخرين أيضاً.

ومن الضرورى لفت الانتباه إلى أن هناك مسئولية كبيرة على عضو هيئة التدريس بالجامعة فى الجانب البحثى للمجال . إن عليه أن يكتشف الباحثين أثناء التدريس وأن يشجعهم ويرعاهم ، وعليه أن يسهم إسهاما حقيقيا فى البحث العلمى بحكم متطلبات وظيفته وبحكم متطلبات الترقى ..

ومن الغريب مثلا أن يصل عضو هيئة التدريس إلى سن المعاش وهو فى وظيفة مدرس ولا تفعل له الجامعة أى شيء ، بل تعينه أو تكرّمه بوظيفة مدرس أو أستاذ متفرغ . ومن الغريب أيضاً أن تعين بعض الجامعات أساتذة متفرغين أو غير متفرغين ليس لهم مساهمات حقيقية فى مجال البحث العلمى . ومن الغريب كذلك أن تسمح الجامعات لأعضاء هيئة التدريس بالتقوقع فى فكر جامد عتيق لمجرد أنهم يقومون بالتدريس ويتقدمون للترقية بطريقة روتينية ثم يتوقفون عن الإضافة لسبب أو آخر .

إن العلم الآن ليس حكرا على أفراد وإن بلغوا أعلى درجات القمة ... وقد مضى ذلك العهد الذى كان يعيش فيه العالم فى برج عاجى وفى جزيرة منعزلة عن الآخرين .. إننا الآن فى عهد «فرق العمل» المفتقدة إلى حد كبير فى بحوثنا العربية ، وفى عهد «مدارس البحث» المتميزة المفتقدة هى الأخرى فى بحوثنا العربية . إن «فرق العمل» و«مدارس البحث» هى التى تنقى الساحة العربية من الفكر المحدود لبعض الباحثين ، ومن البحوث أحادية الجانب ، ومن البحوث أو الدراسات التى لا تعدو كونها مجرد ترجمات أو توليفات أو إعادة صياغة أو إعادة قولبة لفكر الآخرين باستخدام ألفاظ لولبية أو ألفاظ منمقة .

ولا يجب أن يقتصر البحث العلمى على عضو هيئة التدريس «الملزم» بإعداد بحوث إن أراد الترقى ، بل لابد من مساهمة الأطراف الأخرى فى مجال المكتبات والمعلومات مساهمة حقيقية ، سواء من جانب طلاب البحث فى مستوى الماجستير والدكتوراه ، أو من جانب الباحثين المتفرغين ، بل ومن جانب أخصائيى المكتبات والمعلومات الذين يعملون فى مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها .

إننا نلفت الانتباه إلى عدم وجود باحثين متخصصين متفرغين فى عدد غير قليل من مؤسسات المعلومات الكبرى بالوطن العربى ، وإلا فأين أقسام البحوث والتطوير فى هذه المؤسسات التى تعمل على حل المشكلات وتقديم الجديد اعتمادا على فرق عمل متخصصة .

ثانياً : يجب تشجيع إنشاء مراكز متخصصة للبحوث فى مجال المكتبات والمعلومات ودعم المراكز القائمة ، وألا ينصرف اهتمام مثل هذه المراكز إلى الانخراط فى تقديم برامج التدريب رغم أهميتها وقيمتها أو فى عقد المؤتمرات والندوات التى يغلب عليها الطابع التجارى والاجتماعى ، وإنما من الضرورى وضع خطط لمشروعات بحثية طموحة ، مع البحث عن مصادر التمويل اللازمة فضلاً عن السعى لدى المؤسسات المختلفة لتشجيعها على إجراء البحوث المشتركة التى تهدف إلى التطوير وتحسين الأداء .

وليس وضع خطط المشروعات البحثية الطموحة هو من اختصاص مراكز البحوث المتخصصة فحسب وإنما هو من اختصاص أقسام

المكتبات والمعلومات أيضا . وعلى حد علم الباحث فلا يوجد قسم أكاديمى يضع خطة خمسية مثلا للبحوث المطلوبة والتى يشغّل فيها طلاب الماجستير والدكتوراه ، لتناول قضايا ومشكلات دقيقة فى بيئة العمل .

ونضيف إلى ما سبق ، ضرورة تشجيع المؤسسات الكبرى للبحث فى الدولة على أن تضع ضمن خطط أقسامها أو ضمن مشروعاتها ، بحوث المكتبات والمعلومات ، فإن مراكز البحوث العلمية ومراكز البحوث الاجتماعية التى تطرح مشروعاتها السنوية لإعداد البحوث تكاد تخلو من بحوث فى قطاع المكتبات والمعلومات رغم أن لديها التمويل والإجراءات التى يمكن أن تؤدى إلى إعداد بحوث مفيدة .

ورغم أنه يطلق على مؤسسات المعلومات أنها مؤسسات خدمية بالدرجة الأولى ، إلا أن هذا المفهوم قد تغير إلى حد ما فى السنوات الأخيرة ، بعد أن أصبح الاستثمار فى المعلومات ملمحا أساسيا فى المجتمعات التى تسعى إل أن تكون مجتمعات معلومات . وبالطبع فالاستثمار فى المعلومات يتطلب مشروعات بحثية ودراسات جدوى ومصادر تمويل ملائمة .

ثالثاً : إن المُطلع على الأطروحات المجازة فى بعض الأقسام الأكاديمية للمكتبات والمعلومات فى السنوات الأخيرة يكاد يلاحظ اجتراراً لأفكار قديمة وتكراراً واضحاً فى بعض الأحيان وإلا فما معنى دراسة بناء وتنمية المجموعات فى مكتبة جامعة كذا، ثم تأتى دراسة أخرى تتناول نفس الموضوع فى مكتبة جامعية أخرى ، وهكذا الأمر بالنسبة لدراسة ثالثة ورابعة ... رغم أن المكتبات الجامعية فى الدولة متشابهة الظروف لدرجة كبيرة .

وما معنى دراسة واقع الحال فى فئة معينة من المكتبات مثل مكتبات مراكز الشباب أو المكتبات العامة أو المكتبات المدرسية فى مدن مختلفة أو حتى فى محافظات أو أقاليم مختلفة داخل الدولة رغم أن الظروف متشابهة إلى حد كبير .

وقد تحولت الدراسات الببليوجرافية الببليومترية للإنتاج الفكرى العربى إلى قوالب تكتظ بمعلومات إحصائية شكلية بعيدة عن التحليلات المعمقة التى تهدف إلى التعرف على السمات والبنية الحقيقية للإنتاج الفكرى فى تخصص موضوعى معين .

والظاهرة الجديدة هذه الأيام هى التحول من دراسة مصادر المعلومات التقليدية إلى دراسة مصادر المعلومات الإلكترونية ، ومن دراسة المكتبات بأنواعها المختلفة إلى دراسة المواقع على الإنترنت وذلك بالفكر القديم وبالأساليب القديمة وبالطريقة ذاتها فى التكرار مما يفقدها الأهمية إلى درجة كبيرة .

ومن يطلع على رسائل ماجستير ودكتوراه كثيرة لا يجد فرقا بينها يكاد يذكر مع أن الهدف من أطروحة الماجستير هو إثبات قدرة الباحث على استيعاب الإنتاج الفكرى فى تخصصه من ناحية وتطبيق أساليب البحث العلمية بطريقة جيدة من

ناحية أخرى ، أما أطروحات الدكتوراه فهى تتعدى ذلك بكثير إلى الإضافة إلى العلم وتقديم الجديد .

ويقودنا ذلك إلى تناول مناهج البحث المستخدمة ، وأدوات ووسائل جمع البيانات والمعلومات . لقد صار استخدام المناهج نمطيا أو شكليا ، كذلك الأمر بالنسبة للأدوات أو الوسائل فعندما يُستخدم المنهج المسحى الميدانى مثلا نجد الباحث يكتب الوسائل التالية دون تطبيق علمى جيد : الاستبيان ، قائمة المراجعة ، الملاحظة ، المقابلة .

ولذا يبدو من الضرورى التفكير فى أساليب وطرق جديدة للبحث وخاصة فى ظل البيئة الإلكترونية الجديدة وفى ظل عالم الإنترنت .

رابعاً : يحتاج علم المكتبات والمعلومات إلى دراسات نظرية وفلسفية تؤصل هذا العلم وتجعله كيانا قائماً بذاته له موضوعه المحدد ومناهجه الواضحة وعلاقاته وارتباطاته بالعلوم والمجالات الأخرى . ورغم أن المساهمات النظرية والفلسفية قليلة على المستوى العالمى فى هذا المجال إلا أنها تكاد تكون نادرة فى الإنتاج الفكرى العربى .

إن الفكر العربى فى هذا الشأن ، رغم ندرته ، ورغم بعض الومضات الطيبة لأفراد معدودين هو مجرد «نهب» لفكر غربى أو حتى «مسخ» له . إننا نحتاج إلى فكر عربى أصيل يهضم الفكر الغربى ويظهر قدرة العالم والباحث العربى على الإبداع والإضافة استناداً إلى تراث عربى إسلامى عظيم ، وواقع يتسم بقدر من الخصوصية رغم كل ما يشاع من مفاهيم العولمة .

إن هناك حاجة لمدارس فكرية عربية متميزة لعلم المكتبات والمعلومات خاصة وأن الأمة العربية الإسلامية هى أمة «إقرأ» ، الأمة التي شهدت أقدم وأعظم المكتبات فى التاريخ القديم والوسيط والأمة التى أنجبت أعظم العلماء والباحثين فى ذلك العصرين أيضاً .

إننا فى حاجة إلى تأصيل نظرى للفكر الببليوجرافى والمكتبى عند العرب والمسلمين . وفى حاجة إلى تأصيل نظرى لعلم المخطوطات فنحن نملك أعظم رصيد من المخطوطات فى العالم ، وفى حاجة إلى تأصيل نظرى لنظم الاتصال العلمى والتأليف عند الباحثين العرب والمسلمين ، وفى حاجة إلى تأصيل نظرى لعلم المكتبات والمعلومات الحديث والمعاصر وفلسفته .. أقول أننا فى حاجة إلى أكثر من رانجاناثان «عربى» واحد يجعل العالم الغربى يحترم فكر البلاد النامية ويؤمن بأن لها دوراً له اعتباره فى كوكبنا الذى نعيش فيه .

خامساً : رغم وجود كم لا بأس به من الإنتاج الفكرى الغربى بل والعربى أيضاً فى مجال المكتبات والمعلومات إلا أن الصعوبة الكبرى التى يواجهها الباحث العربى هى إمكان وصوله إلى هذا الإنتاج العربى بسهولة وبيسر . إن الدليل الببليوجرافى الوحيد الذى يعلم عن الإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والمعلومات هو «الإنتاج الفكرى

العربى فى مجال المكتبات والمعلومات» الذى صدرت منه خمسة مجلدات حتى الآن .. وقد جرت العادة أن يحصر الإنتاج الفكرى فى الفترة الأخيرة كل خمس سنوات ، ولا توجد وسيلة لنشره سنويا على الأقل حتى الآن لأسباب متعددة كذلك لا توجد نشرة مستخلصات للبحوث العربية الجادة فى المكتبات والمعلومات .

تبقى الإشارة إلى عدم وجود مكتبة متخصصة كافية يمكن أن يرجع إليها الباحث العربى ويجد فيها الإنتاج الفكرى الذى يحتاج إليه عند إعداد بحثه . وأذكر أننى كلما كلفت طلبة الدراسات العليا الذين يدرسون للماجستير أو للدكتوراه بقراءات حتى فى دوريات عربية صادرة فى مصر أو غيرها من البلاد العربية أجد الحيرة فى عيونهم بسبب عدم وجود المجلات الأساسية فى التخصص أو الأعداد الحديثة منها فى مكتبات يمكنهم الرجوع إليها ، ناهيك عن المجلات الأجنبية الحديثة والكتب الأجنبية وخاصة الإنجليزية .

والسؤال : كيف يمكن تكوين باحث جيد مُطلع على الإنتاج الفكرى دون وجود مكتبة أو مركز معلومات متخصص يمكنه الرجوع إليه ؟

قد يقال أن الإنترنت تكاد تغنى عن أماكن كثيرة يلجأ إليها الباحث ... وهذا القول صحيح فى جانب صغير منه فقط ، إذا علمنا أن بعض المكتبات التى يتردد عليها الباحث لا توجد بها خدمة الإنترنت ، كما أن الإنترنت نفسها غير كافية رغم تنوع وغزارة المعلومات التى تقدمها فى أى تخصص ومنها تخصص المكتبات والمعلومات ، إذ أن المعلومات ذات القيمة لا تقدم مجانا ، فضلا عن وجود كم كبير من المعلومات المهمة غير متاح على الإنترنت .

وهكذا يتطلب الأمر ضرورة وجود مكتبات أو مراكز متخصصة يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات اللازمة له ، كما يتطلب الأمر ضرورة إتاحة مصادر المعلومات العربية المهمة على الإنترنت للانتفاع منها على نطاق واسع .

وهذا يجرنا إلى نقطة أخرى مهمة وهى أن منافذ النشر للبحوث العربية فى تخصص المكتبات والمعلومات محدودة إلى حد ما فالنشر التجارى يلهث وراء الكتب الدراسية للطلاب أو الكتب الإرشادية للمكتبيين ، ونادراً ما يلتفت إلى الكتب البحثية بحجة أنه لا سوق لتوزيعها . ورغم وجود عدد لا بأس به من الدوريات العربية فى تخصص المكتبات والمعلومات فى بلاد عربية عديدة إلا أن معظمها ينشر دراسات أو تقارير أو عروض لا تنطبق عليها شروط أو مواصفات البحوث العلمية الجيدة . والغريب أنك تجد على غلاف كل منها أنها دورية محكمة وتجد لكل دورية هيئة من المستشارين من ذوى الأسماء الرنانة على مستوى العالم العربى دون تحكيم حقيقى ودون أن تبدى الهيئة الاستشارية رأيها فيما ينشر بتلك الدوريات . وفى أحد اللقاءات مع مكتبيين من دولة أجنبية سألنى أحدهم عن

وجود مجلات متخصصة فى المجال فقلت بتباه وفخر أننا نمتلك أكثر من عشر دوريات عربية متخصصة فى المجال فبانت على وجوههم الدهشة والتعجب وقال أحدهم على استحياء .. وهل تنشر كل هه الدوريات بحوثاً علمية تمثل إضافة إلى المعرفة ؟

أما الأطروحات المجازة فى المجال فلا يكاد يُعرف عنها شيئاً . ورغم إجازة أكثر من خمسمائة أطروحة فى مصر مثلا إلا أن عدم نشر الأطروحات نفسها فى كتب أو نشر نتائجها على هيئة دراسات منشورة بالدوريات يجعلها حبيسة على الأرفف ، خاصة وأن اللوائح الجامعية لا تجيز الإطلاع الموسّع على الأطروحات إلا بعد الحصول على بعض التصاريح ولا تجيز التصوير أو الاستنساخ إلا فى حدود ضيقة ، مما دعى البعض إلى اللجوء إلى أساليب غير شرعية مثل تصوير الرسالة أو استنساخها على فترات متقاربة أو متباعدة ومثل اللجوء إلى المشرف أو أحد أعضاء اللجنة المناقشة للحصول على نسخته للاطلاع عليها .. والغريب هو ما لوحظ فى الفترة الأخيرة من تردد بعض الباحثين على المكتبات أو الاتصال بالأشخاص للحصول على الرسائل الأصلية أو نسخ منها بأى طريقة وبأى سعر وهذا قد يؤدى إلى استنساخ معلومات تلك الرسائل بصور متعددة فى بعض الحالات طالما أنها غير منشورة أو غير متاحة على نطاق واسع .

ألا يتطلب الأمر إذن النظر بصورة أكثر واقعية لهذه المسألة .. هل يمكن لإحدى المؤسسات العامة أو الخاصة أن تتعاقد مع جامعة أو أكثر لإتاحة الأطروحات على نطاق أوسع مع تحديد الرسوم اللازمة لذلك ومع الحفاظ على كافة حقوق التأليف والنشر ... وإذا كانت الرسائل التى تقدم للجامعات اليوم تُعطى للمكتبات فى صورة ورقية وأخرى رقمية ... فهل يمكن استغلال النصوص الرقمية وإتاحتها على أقراص مدمجة بل وإتاحتها فى قواعد بيانات نصية على نطاق محدد أو حتى على نطاق شبكة الإنترنت؟

سادساً : ماذا عن التشجيع المادى أو الأدبى للبحوث الجيدة فى عالمنا العربى ؟

تعرفنا مؤخراً على جائزة تمنحها إحدى مؤسسات المعلومات العربية العاملة فى تطوير النظم فى المؤتمر السنوى للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات . وهى بادرة طيبة دون شك ولفتة نبيلة لكن الأمل أن تكون هناك معايير صارمة تعنى بوضوح أن استحقاق الجائزة كان نتيجة لجهد علمى متميز وليس لأسباب أخرى . وكم نتمنى أيضا أن تخصص جمعيات المكتبات والمعلومات العربية جوائز سنوية لأفضل البحوث بدلا من حفلات التكريم التى يُشتم منها رائحة المجاملات وتبادل المصالح والمنفعة .

وكم نتمنى أيضا عدم إغفال تخصص المكتبات والمعلومات فيما يتعلق بالجوائز التى تمنحها الجامعات أو تمنحها المؤسسات الأخرى بالدولة . إذ

لم يحدث حتى الآن أن حصل أحد الباحثين فى التخصص على جائزة تفوق أو جائزة تقديرية فى مصر مثلا رغم أن أكبر عدد من الباحثين الكبار والمتميزين فى التخصص على مستوى العالم العربى موجود فى مصر .

* * *

إننى دائماً متمسك بأهداب الأمل ... رغم قتامة الصورة بل رداءتها أحياناً ، ورغم تقدم السن... الأمل فى غد مشرق ، الأمل فى أن يكون الغد هو أفضل من اليوم والأمس ... أتمنى أن يأتى يوم يُشاد فيه بباحث عربى أضاف جديداً فى تخصص المكتبات والمعلومات ويُشار له بالبنان ليس على مستوى الوطن العربى فحسب وإنما على مستوى العالم أجمع ... أتمنى أن يأتى يوم أشهد فيه ابتكار نظام عربى جديد أو جهاز جديد يعود بالنفع على كافة مؤسسات المعلومات العربية ... أتمنى أن يأتى يوم تكون فيه هناك مدرسة عربية أصيلة فى فكر المكتبات والمعلومات وأن أكون مجرد عضو من أعضائها .

والله من وراء القصد

د. محمد فتحى عبد الهادى